



لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السادسة عشرة

بوسان، جمهورية كوريا، 4-8 سبتمبر/أيلول 2017

آخر المعلومات عن الأنشطة المتصلة باتفاقية التجارة الدولية
بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

موجز

تقدم هذه الوثيقة آخر المعلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) منذ صدور تقرير الدورة الخامسة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك (اللجنة الفرعية) في عام 2016 بشأن اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (الاتفاقية). وهذه الأنشطة تشمل العمل الذي قامت به المنظمة لتحسين القدرات في مجالي تقييم الأنواع المدرجة في قوائم الاتفاقية وإدارتها، والتوقعات الخاصة بالأنشطة في المستقبل حتى انعقاد الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف المزمع عقده في منتصف عام 2019 في سري لانكا.

الإجراءات التي يقترح اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- ◀ الأخذ علماً بالزيادة في عدد الأنواع المائية المستغلة تجاريًا والمدرجة من جانب الأطراف في الاتفاقية، والحاجة المستمرة إلى أن تقدم المنظمة المشورة إلى أعضائها وأطراف الاتفاقية بشأن تحديد الأنواع المهددة بالانقراض وإدارتها؛
- ◀ وإعطاء توجيهات إلى المنظمة حول احتياجات الأعضاء في ما يتعلق بأحكام الاتفاقية، ولضمان حصول الأعضاء على المعلومات المناسبة قبل فترة طويلة من اتخاذ قرارات الإدراج في قوائم الاتفاقية في المستقبل؛
- ◀ وتقديم تعقيبات إلى المنظمة عن خطة العمل التي تعالج قضايا الاتفاقية، من حيث المواضيع والجوهر وعملية بلورة فهم للآثار المترتبة عن الإدراج في قوائم الاتفاقية، وكذلك فعالية المحتملة بالنسبة إلى الصون.



مقدمة

1- إن اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (الاتفاقية) هي اتفاقية دولية أُبرمت بهدف حماية الأنواع المهددة بالانقراض وصونها من خلال ضمان عدم تهديد التجارة الدولية لبقائها. وتحمي الاتفاقية حوالي 5 000 نوع من الحيوانات و00029 نوع من النباتات من الاستغلال المفرط من خلال التجارة الدولية. وتلك الأنواع مدرجة في واحد من ثلاثة مرفقات، وتخضع التجارة الدولية في تلك الأنواع للرقابة وفقاً لدرجة الحماية التي تحتاجها.

2- وفي عام 2006، أُبرمت مذكرة تفاهم¹ بين المنظمة والاتفاقية لإضفاء الصبغة الرسمية على نوايا المنظمين في مجال تعزيز التعاون بشأن القضايا المشتركة ذات الصلة بالأنواع المائية المستغلة تجارياً. وتنصّ مذكرة التفاهم على أنه يتعين على المنظمة إجراء استعراض علمي وفني لجميع الاقتراحات ذات الصلة لتعديل المرفقين الأول والثاني.

3- وتنص اختصاصات فريق الخبراء الاستشاري التابع للمنظمة والمعني بتقييم الاقتراحات المقدمة لتعديل المرفقين الأول والثاني بالاتفاقية بشأن الأنواع المائية المستغلة تجارياً على أنه يتعين على الفريق: (1) "أن يقيم كل اقتراح من منظور علمي استناداً إلى المعايير البيولوجية للإدراج في قوائم الاتفاقية، مع مراعاة التوصيات الخاصة بالمعايير التي رفعتها المنظمة إلى الاتفاقية"؛ (2) وأن "ييدي ملاحظاته، حسب مقتضى الحال، على الجوانب الفنية للاقتراح في ما يخص القضايا المتعلقة بعلم الأحياء والإيكولوجيا والتجارة والإدارة، فضلاً عن الفعالية المحتملة بالنسبة إلى الصون قدر الإمكان".

4- وتقدّم هذه الوثيقة وصفا موجزا للأنشطة ذات الصلة بمذكرة التفاهم المبرمة في عام 2006 والتوقعات الخاصة بالأنشطة في المستقبل حتى الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف المزمع عقده في منتصف عام 2019.

إدراج الأنواع المائية المستغلة تجارياً في قوائم

5- بموجب موافقة لجنة مصايد الأسماك² (الفقرة 34)، واصلت المنظمة خلال فترة السنتين الأخيرة تعاونها الوثيق مع أمانة الاتفاقية من أجل دعم الأعضاء في ما يخص القضايا المتعلقة بالأنواع المهددة بالانقراض وتنظيم التجارة وتنفيذ أحكام الاتفاقية.

6- وقام فريق الخبراء الاستشاري الخامس التابع للمنظمة والمعني بتقييم الاقتراحات المقدمة لتعديل المرفقين الأول والثاني بالاتفاقية (روما، إيطاليا، 6-10 يونيو/حزيران 2016)، بتقييم الاقتراحات الخاصة بإدراج الأنواع المائية المستغلة تجارياً في قوائم الاتفاقية قبل الاجتماع السابع عشرة لمؤتمر الأطراف (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 24 سبتمبر/أيلول -

¹ www.cites.org/eng/disc/sec/FAO-CITES-e.pdf

² <http://www.fao.org/3/a-i6882a.pdf>

5 أكتوبر/تشرين الأول 2016)، وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها. وشملت المشورة المقدمة من فريق الخبراء التابع للمنظمة³ تقييما علميا لكل اقتراح والفعالية المحتملة لعملية إدراج في قوائم الاتفاقية في ما يتعلق بصون الأنواع.

7- وفي عامي 2013 و2016، قام أطراف الاتفاقية بإدراج 20 نوعا جديدا من أسماك القرش والراي وسمك زينة واحد وسمك لافقاري واحد في قائمة المرفق الثاني. ويكشف إدراج بعض هذه الأنواع، التي أشار التقييم العلمي إلى أنها لا تستوفي معايير الاتفاقية، عن استعداد أكبر لأطراف الاتفاقية لإضافة الرقابة التجارية إلى الأنواع المائية المستغلة تجاريا مقارنة بما كان عليه الحال سابقا. وتشكل الأنواع البرية الجزء الأكبر من عمليات الإدراج في قوائم الاتفاقية، غير أن عدد هذه الأنواع التي تندرج تحت الرقابة التجارية للاتفاقية في تزايد أيضا. فقد تم، على سبيل المثال، إدراج 18 نوعا من أنواع الخشب عند بداية الاتفاقية، وتزايد هذا العدد ليصل إلى أكثر من 600 نوع في عام 2013، ليرتفع مرة أخرى إلى أكثر من 900 نوع في عام 2016.

8- ورغم أن مستوى انقراض الأنواع في المحيطات منخفض مقارنة بما عليه الحال على اليابسة (إذ لم يتعرض أي نوع من الأنواع في المحيطات للانقراض في السنوات الخمسين الماضية)، فإن الوكالات البيئية والمنظمات غير الحكومية بدأت تركز بشكل أكبر على قضايا الصون البحري. والكثير من المصالح البيئية باتت تفترض الآن أن عمليات الانقراض في البحار ستتبع نفس المسار الذي تتبعه عمليات الانقراض على اليابسة، مع تأخر تحلي ذلك فقط في المحيطات، مقارنة بأحداث على اليابسة.

9- وثمة عدد من المنظمات غير الحكومية والوكالات المعنية بالصون التي تؤيد اقتراحات الإدراج في القوائم البحرية المعروضة على الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف الذي سيعقد في سري لانكا في منتصف عام 2019. وإن توقيت اجتماع مؤتمر الأطراف هذا مهم نظرا إلى أنه يتماشى مع فترة سينصب فيها تركيز خاص على قياس الأداء في مجال مصايد الأسماك تحت إطار المقاصد ذات الصلة بمصايد الأسماك من: (1) خطة عام 2030 (وعلى وجه الخصوص الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، (2) والاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي (خاصة الهدف 6 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي).

10- ولا تزال هناك حاجة إلى عمل المنظمة في توفير المعلومات المستندة إلى أسس علمية لعمليات تحديد الأنواع المهددة بالانقراض، مثل عملية تعديل الإدراج في قوائم الاتفاقية (والعمليات المماثلة لمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية)، التي يجريها والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة/برنامج تحليل السجلات التجارية للتجار بالحيوانات والنباتات (ترافيك) عمليات التقييم شبكة رصد التجارة في الأنواع البرية (ترافيك)، والقائمة الحمراء ومؤشر القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. ويحتاج العديد من الوكالات والمعاهدات التي تقود هذه العمليات العالمية أو تشارك فيها إلى معلومات فنية متخصصة عن الأنواع المائية المستغلة تجاريا والمسائل المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك. ومع تربية واستزراع الأنواع البحرية التي تُحدّد على أنها معرضة للخطر ومهددة بالانقراض (مثل سمك نابوليون Humphead "wrasse")، فإن الخبرة الفنية للمنظمة في مجال تربية الأحياء المائية متاحة أيضا، عند الاقتضاء.

³ تقارير فريق الخبراء الاستشاري الخامس (http://www.fao.org/fishery/cites-fisheries/ExpertAdvisoryPanel/ar).

11- وأقرت لجنة مصايد الأسماك بتحدي تمويل عملية فعّالة لفريق الخبراء. وبناء على توصية لجنة مصايد الأسماك (الفقرة 34) ومع مراعاة، حسب الاقتضاء، مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، سيأتي التمويل لإسهامات المنظمة في عملية الإدراج في قوائم الاتفاقية في المستقبل من برنامجها العادي، ولكن سيشمل أيضا مساهمات من خلال آليات بديلة.

خطة العمل المؤدية إلى الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية

12- تعترم المنظمة مواصلة التعاون مع أمانة الاتفاقية والأطراف فيها، بناء على توصية لجنة مصايد الأسماك (الفقرة 34)، من أجل تعزيز التعاون بشأن قضايا الأنواع البحرية المستغلة تجاريًا، ولتقديم معلومات إلى أطراف الاتفاقية في الاجتماع التاسع والسبعين للجنة الدائمة (27 نوفمبر/تشرين الثاني - 1 ديسمبر/كانون الأول 2017) والاجتماع التاسع والعشرين للجنة المعنية بالحيوانات (18-22 يوليو/تموز 2017). وتتمثل إحدى المسائل المهمة التي ستخضع لاستعراض في عام 2017 في العملية الأخيرة لإدراج أنواع بحرية مستغلة تجاريًا في قوائم الاتفاقية، وذلك لضمان إيلاء العناية الواجبة للمشورة التي تسديها المنظمة من قبل أمانة الاتفاقية، وخلال الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف.

13- وستصدر المنظمة استعراضًا بشأن أثر إدراج أسماك القرش والراي في قوائم الاتفاقية في الفترة 2013-2014 ووفقا لتوصية لجنة مصايد الأسماك (الفقرة 36)، وستدرس عن كثب مسألة التجارة في منتجات أسماك القرش والراي لأغراض أخرى غير إزالة الزعانف. وقد أشار استعراض حديث للتجارة في منتجات أسماك القرش والراي⁴ إلى أن معرفة التجارة بالسلع من غير الزعانف، لا سيما لحوم أسماك القرش، تمثل ثغرة.

14- وقبل انعقاد الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية بفترة طويلة، ستقوم المنظمة بجمع المعلومات (جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها) بشأن الأنواع المائية المستغلة تجاريًا التي يتم الدعوة إلى إدراجها في قوائم الاتفاقية (ثعبان السمك الياباني والأمريكي، والتونة، والشعاب المرجانية الثمينة، وخيار البحر الاستوائي، وأسماك الشعب المرجانية التي يتم الاتجار بها كمنتجات للزينة، وبلح بحر المياه العذبة، علاوة على أسماك قرش وراي إضافية)، تحضيرا لاقتراحات محتملة خاصة بالإدراج في قوائم الاتفاقية في عام 2019، وفريق الخبراء الاستشاري اللاحق المعني بتقييم الاقتراحات المقدمة لتعديل المرفقين الأول والثاني بالاتفاقية. ولإعداد هذه المعلومات، ترحب المنظمة بعروض التعاون الفني والدعم المالي (الفقرة 35).

15- وستواصل المنظمة إنتاج وتوزيع مواد إعلامية عن حالة الأنواع المائية المستغلة تجاريًا وإدارتها. ويمكن الاطلاع على أمثلة لهذه المواد في تقارير فريق الخبراء الاستشاري⁵ و"قاعدة بيانات التدابير المتعلقة بصون أسماك القرش وإدارتها"⁶.

⁴ Dent & Clarke. 2015. State of the global market for shark products (www.fao.org/3/8109790b-3a76-4add-9d46-66e4dbb2eab2/i4795e.pdf).

⁵ <http://www.fao.org/fishery/cites-fisheries/ExpertAdvisoryPanel/ar>

⁶ <http://www.fao.org/ipoa-sharks/database/ar/>

16- كما ستمضي المنظمة قدما في التعاون مع مجموعة العمل الفنية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في ما يتعلق بإدراج أنواع من مصايد الأسماك على القائمة الحمراء ومؤشر القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بناء على توصية لجنة مصايد الأسماك (الفقرة 138)، لوصف أوجه التكامل والاختلاف بين عمليات تقييمات الأنواع البحرية وحالتها التي يجربها كل من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والاتفاقية والمنظمة.